E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2003/86/Add.1
27 November 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

**لجنة حقوق الإنسان**

الدورة التاسعة والخمسون

البند ١٤(ج) من جدول الأعمال المؤقت

# فئات محددة من الجماعات والأفراد

# النزوح الجماعي والمشردون

**تقرير ممثل الأمين العام المعني بمسألة المشردين داخلياً، السيد فرانسيس دينغ، المقدم عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٢٠٠٢/٥٦**

**إضافة**

## حالات من التشريد: بعثات المتابعة إلى السودان*

* تـــوزع خلاصـــة التقرير عن البعثة بجميع اللغات الرسمية. ويرد التقرير نفسه في مرفق الخلاصة ويوزع باللغة التي قدم بها وباللغة العربية فقط.

(A) GE.02-15654 130103 140103

## خلاصـــــة

إن للسودان وضعاً لا يحسد عليه كونه أشد البلدان تضرراً في العالم فيما يخص أزمة التشرد الداخلي، التي يـــتأثر من جرائها ٤-٥ ملايين نسمة. وبينما تتعدد أسباب التشرد في البلد، لتشمل الجفاف والفيضانات، فإن الســـبب الرئيسي يتمثل في الصراع الذي اندلع بادئ الأمر عام ١٩٥٥ ثم توقف عام ١٩٧٢ وتجدد في ١٩٨٣. ومـــنذ ذلك الحين، تدور رحى هذا الصراع بين الحكومات المتعاقبة في الخرطوم والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان المتمركز في الجنوب، الشيء الذي أدى، على نحو متناقض، إلى تعميق الانقسامات الاثنية والدينية وخلق تحالفات تكتيكية واستراتيجية بين هؤلاء الفرقاء. ولقد تسبب ذلك بصورة مأساوية في اجتثاث أكثر من ٤ ملايين نسمة في الإقليم الجنوبي من البلد، حيث أجبر نصف مليون شخص على التماس اللجوء في البلدان المجاورة، وشرد ما يربو على المليونين داخل منطقة الجنوب وتسبب في فرار مليوني إنسان طلباً للسلامة في الشمال.

وبالرغم من تشعّب وتعقّد أسباب الصراع، يمكن تلخيصها في أنها تنبثق من الاختلافات العرقية والإثنية والثقافـــية والدينية، التي يميزها التباين الصريح بين الشمال العربي المسلم الذي يضم ثلث البلد من حيث الأرض والسكان، والجنوب الأكثر انتماء إلى أفريقيا عرقياً واثنياً ودينياً مع وجود نخبة متمدنة مسيحية في غالبها. وتتخلل هذه الثنائية الجماعات المسلمة غير العربية في الشمال التي تشعر أنها مهمشة ومحرومة مثل المجموعات الموجودة في الجنوب، وقد انضوت بعض هذه الجماعات تحت لواء الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان ومجموعات أخرى.

كان السودان أحد البلدان التي زارها ممثل الأمين العام عام ١٩٩٢ عقب تعيينه بفترة وجيزة. وركزت تلك البعثة على زيارة المخيمات حول العاصمة الخرطوم وفي العديد من المناطق داخل البلد، بما فيها منطقة أبيي (Abyei) في الحدود بين الشمال والجنوب حيث تتداخل قبائل الدينكا المحلية في الجنوب مع عرب المسيرية الرُحل الذين يرتحلون موسمياً إلى المنطقة بحثاً عن الماء والكلأ لمواشيهم. وبالرغم من أن قبيلة الأنواك (Ngok) هي جزء من مجموعة قبائل الدينكا في الجنوب، فإنها تخضع لإدارة إقليم كردفان وولاية غرب كردفان في شمال السودان. هذا الوضـــع الإداري غير السوي ناتج عن قرار اتخذته زعامة القبيلة للارتباط بالشمال كوسيلة للحصول على حماية الحكومـــة المركـــزية. وتمخض عن ذلك تطور المنطقة إلى جسر بين الشمال والجنوب رأت فيه الإدارة البريطانية نموذجاً للتعاون والتعايش السلمي بين الأعراق والأديان والثقافات يمكن تشبيهه، إلى حد ما، بما كان للسودان أن يجسده بالنسبة لشمال أفريقيا العربية وأفريقيا السوداء جنوب الصحراء.

ولقد ظلت منطقة أبيي ولأكثر من ١٠ سنوات إبان الصراع الأول الذي امتد ١٧ سنة، تنعم بالأمن نظراً لنموذج الصداقة والمودة الذي قدمه زعيما الدينكا وعرب المسيرية دينغ ماجوك وبابو نمر لقبيلتيهما فسارتا على نهجه. إلا أن رقعة الصراع بين الشمال والجنوب امتدت بحلول عام ١٩٦٥ إلى المنطقة عندما التحق شباب قبيلة الدينكا بحركة التمرد في الجنوب. وبالرغم من أن اتفاقية السلام التي وضعت حداً للنزاع الأول دعت إلى استفتاء

تقـــرر وفقه قبيلة الدينكا الأنواك ما إذا كانت ستبقى مع الشمال أو تنضم إلى الجنوب، فإن هذا الاستفتاء لم ير النور مطلقاً. ومع بقاء وضع منطقة أبيي دون حسم، فقد أسهم امتعاض الأهالي والتمرد بصورة مباشرة في ازدياد الـــتوتر والعداء الذي أدى بالتالي إلى استئناف الصراع بين الشمال والجنوب، فالتحق عدد كبير من أفراد قبيلة الديـــنكا الأنواك بالحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وتسلموا مراكز هامة في قيادة الحركة. في هذه الأثـــناء تفاقم الصراع العام محلياً باستخدام المليشيات القبلية العربية التي اجتاحت أراضي قبيلة الدينكا وأجبرت الأهالي على مغادرة المنطقة ليصبح جزء كبير من الأرض بلا سكان، وبقي عدد قليل نسبياً من الدينكا في مدينة أبيي نظراً لفرار معظم السكان إلى الشمال.

ولقـــد وجـــد الممثل خلال زيارته الأولى إلى السودان تبايناً كبيراً بين أحوال الجنوبيين المشردين حول الخـــرطوم وأولـــئك الموجودين في أبيي، التي أصبحت منطقة انتقالية للجنوبيين الفارين باتجاه الشمال والمشردين العـــائدين من الشمال إلى الجنوب. فبينما يتلقى المشردون في المخيمات حول الخرطوم المساعدات الإنسانية، فإن إعادة توطينهم قسراً على مسافة بعيدة من المدينة وأهاليها أشعرهم بالغربة وبتهميشهم كمواطنين. أما الموجودون في منطقة أبيي، فعلى الرغم من عدم تلقيهم مساعدة تُذكر من أي مصدر فهم يتمتعون بشعور الانتماء والكرامة في مكان هو في الواقع محيطهم الطبيعي.

وبمقارنـــة الوضعين أوصى الممثل بثلاثة خيارات بشأن المشردين داخل البلد: مساعدتهم على العودة إلى مناطق قريبة من محيطهم الطبيعي ودعمهم للاندماج من جديد في تلك المجتمعات؛ منحهم كمواطنين حرية الانتقال إلى أي مـــنطقة يختارونها في أي مكان داخل البلد؛ أو إعطاؤهم سكناً وخدمات أفضل في مخيمات المشردين إن آثروا البقاء فيها.

وخـــلال بعثـــته الثانية إلى البلد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أي بعد ما يقارب عقداً من الزمان، وجد الممثل أن الخـــيارات الـــتي أوصـــى بها من قبل تظل قائمة بالرغم من التحسن الكبير الذي طرأ على ظروف المشردين في الشمال. وتشبث عدد كبير من أفراد الدينكا، على وجه الخصوص، بالعودة إلى مناطقهم الأصلية في الجنوب، ولا سيما إلى المناطق الـــتي استتب فيها الأمن إلى حدٍ ما. وقد كان ذلك بالتحديد هو الحال فيما يتعلق بالدينكا الأنواك من أهالي منطقة أبيي. وقرر الممثل بالاتفاق مع العديد من وكالات الأمم المتحدة، التبرع بالقيمة المالية التي تلقاها عند منحه جائزة مدينة روما للســـلم والعمـــل الإنســـاني، لتستخدم في تعزيز السلام بين القبائل في منطقة أبيي وفي تيسير تنفيذ برنامج عودة الدينكا الموجودين على جانبي الحدود بين الشمال والجنوب، فأنشأت وكالات الأمم المتحدة فريق عمل لتصميم المشاريع ووضع اســـتراتيجية لتنفيذها. وبدأ تنفيذ برنامج العودة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ بتأسيس ثلاث قرى شهدت إعادة توطين الأهالي المشردين من مدينة أبيي، وقد شمل ذلك الدينكا وعرب المسيرية. ومع ذلك فقد كانت عملية التنفيذ بطيئة إلى حدٍ كبير و لم يتم الإيفاء برغبة الدينكا في العودة الجماعية إلى منطقتهم.

في هـــذه الأثـــناء، بـــدأت تتحسن احتمالات السلام في البلد، خصوصاً مع مشاركة الولايات المتحدة الأمريكـــية بصورة أكبر بالتعاون مع إيطاليا والنرويج والمملكة المتحدة لبريطانيا وآيرلندا الشمالية للمساعدة في جهـــود الوساطة التي تقوم بها المنظمات دون الإقليمية، والهيئة الحكومية الدولية للتنمية (IGAD) بزعامة الرئيس الكيني دانيال أراب موي. ولقد تمثل الانفراج الأول الكبير في الاتفاق الموقع بين الحكومة والحركة الشعبية/الجيش الشـــعبي لتحرير السودان، بضمانات دولية، لوقف إطلاق النار في إقليم جبال النوبة بغربي كردفان، والذي يسر إيصال المساعدات الدولية وعودة المشردين داخلياً إلى المنطقة.

كما اتخذت الحكومة أيضا خطوات لوضع سياسة واستراتيجية وطنيتين بشأن التشرد الداخلي وإمكانيات العـــودة، ولعقد حلقة عمل وطنية لهذا الغرض. ولقد قامت الوحدة المعنية بالمشردين داخلياً التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) بعقد حلقتي عمل بشأن المبادئ التوجيهية حول التشرد الداخلي، كانت إحداهما في الخـــرطوم والثانـــية في الجنوب، للمساعدة في وضع سياسات واستراتيجيات التصدي للتشرد والعودة بعد انتهاء الصراع. وعُقدت حلقة عمل وطنية في الخرطوم يومي ٣٠ أيلول/سبتمبر و١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ لتوحيد سياســـة الحكومة استعداداً لاجتماع أوسع تُدعى إليه وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومـــية، ومجتمع المانحين. ومن المتوقع أيضا أن يستضيف السودان اجتماع الهيئة الحكومية الدولية للتنمية في كانون الأول/ديسمبر لوضع سياسات واستراتيجيات إقليمية بشأن التشرد الداخلي.

في هـــذا المـــناخ الملائـــم أجرى ممثل الأمين العام ونائب مدير وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية (USAID)، بعـــثة مشـــتركة إلى البلد زارا خلالها أبيي وكادوقلي في جبال النوبة، ورمبيك ومناطق أخرى تحت سيطرة الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. وبينما يحظى برنامج العودة بمساندة وكالات الأمم المتحدة والمجتمع، ويتواصل تحسن احتمالات السلام، فإن الحاجة ملحة لمساعدة من يرغبون في العودة في الحال وللاستعداد للعودة الجماعية إثر انتهاء الصراع. وبما أن مناطق الصراع على طول الحدود بين الشمال والجنوب قد أُفرغت من سكانها، ونظراً لضعضعة الأنماط التقليدية للاستيطان والهجرات الموسمية بفعل التنقل الجماعي للسكان، فإن جانباً مهماً من جوانب عملية السلام وسياسات واستراتيجيات العودة سيكون إعادة العمل بالمبادئ العرفية الخاصـــة بحـــيازة الأرض واســـتخدامها ليتحقق استغلال الموارد المشتركة استغلالاً متسقاً وتعاونياً، خصوصاً بين الأهالي المســـتقرين والرُحل الموسميين. وسيتعين على الحكومة أيضاً إعادة الثقة على كافة المستويات بالتعاون مع المجتمع الدولي. لقد تعرض السودان للخراب لفترة طويلة وستكون مهام بعثة إعادة التأهيل والإعمار والتنمية أكبر بكثير مما تقدر عليه الحكومة، وسوف تتطلب حتماً تعاون المجتمع الدولي.

**المرفق**

# تقرير عن بعثة المتابعة إلى السودان التي قام بها ممثل الأمين العام المعني بمسألة المشردين داخلياً، السيد فرانسيس دينغ، ١٦-٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٢

المحتويات


| | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|
| مقدمة ..... | ١ -١١ | ٦ |
| أولاً- معلومات أساسية عن التشرد والعودة في السودان ..... | ١٢-٢٧ | ٨ |
| ثانياً- البعثة الثالثة ونتائجها..... | ٢٨-٥٤ | ١٢ |
| ثالثاً- الاستنتاجات والتوصيات ..... | ٥٥-٦٣ | ١٩ |

**مقدمـــة**

١- قام السيد فرانسيس دينغ، ممثل الأمين العام المعني بمسألة المشردين داخلياً، ببعثته الثالثة إلى السودان خلال الفترة من ١٦ إلى ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٢ لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: المشاركة في بعثة ترعاها وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، لتقييم إمكانية توسيع نطاق الدعم المقدم لبرامج عودة المشردين داخلياً؛ ولمتابعة البعثة التي تمـــت في أيلـــول/سبتمبر ٢٠٠١ بشأن تطوير سياسة الحكومة المتعلقة بالمشردين داخلياً؛ وللدخول في المزيد من المناقشات مع الحكومة حول مشاركتها ومسؤولياتها في البرامج الخاصة بعودة المشردين داخلياً.

٢- البعثة التي تمت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ركزت على الحوار مع الحكومة وممثلي المجتمع الدولي في الخرطوم بغرض وضع أسس التصدي الوطني المعزز للمشكلات المرتبطة بالتشرد في السودان. ولقد وافقت الحكومة في ذلك الوقت على أن تمضي قدماً في وضع سياسة واستراتيجية وطنيتين بشأن المواضيع المتعلقة بالتشرد، شريطة مراعاة شواغلها بشأن السيادة الوطنية بفعالية، إضافة إلى وضع إطار مؤسسي وطني يستهدف تعزيز التعاون مع المجتمع الـــدولي. كمـــا وافقت الحكومة على الشروع في إعداد دراسة وافية لمراجعة السياسات والممارسات الحكومية الراهنة، والعمل بعد ذلك على وضع سياسات واستراتيجيات موحدة بناءً على المبادئ التوجيهية للتشرد الداخلي، والترتيـــبات المؤسســـية للأمـــم المتحدة، والخبرة المكتسبة من المبادرات الوطنية والإقليمية الأخرى مثل الحلقات الدراسية حول التشرد الداخلي.

٣- ولقـــد وافقت الحكومة أيضا على تنقيح السياسة الوطنية المتصورة بالتعاون مع المجتمع الدولي في حلقة تدريبـــية، كما تم الاتفاق عليه مسبقاً مع ممثل الأمين العام. حلقة العمل هذه ستكون بمثابة منبر يمكّن الحكومة، ووكـــالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، والمانحين، والمشردين داخلياً، من مناقشة التصدي الوطني للتشرد الداخلي بروح بناءة ومتعاونة. وتم الاتفاق على ذلك كوسيلة لمضي حكومة السودان قُدماً في تعزيز تصديها لمسائل المشردين داخلياً، بدعم وتعاون المجتمع الدولي.

٤- وخـــلال بعثة أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، شجع ممثل الأمين العام على اتباع نهج منسق تساهم فيه وكالات مـــتعددة لـــتحويل الصراع في منطقة الدينكا الأنواك في أبيي الواقعة ضمن ولاية غرب كردفان على الحدود بين الشمال والجنوب. كما تبرع بالمبلغ المالي الذي تلقاه عند منحه جائزة مدينة روما للسلم والعمل الإنساني، لتحفيز حشـــد الدعم لبرنامج استغلال إمكانيات منطقة أبيي وسكانها كجسر بين شمال السودان وجنوبه دعماً لمساعي البحث عن السلام في البلد، ولتسهيل عودة المشردين إلى المنطقة. وقد وافقت وكالات الأمم المتحدة علـــى أن تشكل فريـــق عمل وتطور، باتباع نهج تعاوني، التصميم المناسب للمشروع واستراتيجية تنفيذه.

٥- وشـــهدت مجهودات فريق العمل المتضافرة، الذي ضم ممثلي الحكومة، والمنظمات غير الحكومية، بعض التقدم الملحوظ منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، بالاستفادة من الفرص التي تمخضت عن اتفاقيات السلام الشعبية. ولقد انتقل المشردون داخلياً من الدينكا من مدينة أبيي إلى ثلاث قرى هي أولنوم وتوداج ونوونغ، التي كانت قد أخليـــت قـــبل أكثر من عقد من الزمان بسبب العنف وانعدام الأمن. ولقد تمت مساعدة المشردين داخلياً الذين عـــادوا بـــتقديم الغـــذاء لهم مقابل عملهم في تشييد المساكن، وتلقوا البذور والأدوات لزراعة المحاصيل الغذائية والـــنقدية. كمـــا استفادت أسر عرب المسيرية في المنطقة من برامج الغذاء مقابل العمل، شريطة الإيفاء بمعايير التسجيل التي وضعها برنامج الأغذية العالمي.

٦- وبموجب نموذج مستوحى من منظمة الأمم المتحدة للطفولة أتت مبادرة المجتمع الملائم للأطفال، حيث تمت مساعدة التجمعات السكانية في تطوير وإدارة خدمات المياه والصحة والتعليم بالتنسيق مع الجهات المسؤولة في الدولـــة. هذه الخدمات كانت لا تزال في مرحلة التطوير الأولي أثناء البعثة، إلا أن العمل كان جارياً في بناء القدرات وتدريب اللجان المحلية وتوظيف أصحاب المهارات من بين جماعات المشردين في الشمال.

٧- ولقـــد كـــان أســـاس مشاركة المجتمع الدولي يتمثل في دعم عملية تحويل الصراع بين قبائل الدينكا والمسيرية، خصوصاً فيما يتعلق بلجنة السلام في منطقة أبيي، وهي مجموعة منشأة محلياً وتضم ١٥ من زعماء الدينكا والمسيرية.

٨- وبينما كانت جماعات قبيلة الدينكا الموجودة في الخرطوم والمراكز الحضرية الأخرى في الشمال تعقد آمالاً كبيرة على توفير دعم أساسي لعودة المشردين داخلياً إلى منطقة أبيي، فإن أولوية المجتمع الدولي في الخرطوم ركزت على تشجيع ودعم وضع أساس متين لتحويل الصراع وتخفيف حدة ما يضطرم بين الجماعات من تنافس وإحباط قد يقوضان عودة المشردين إلى مناطق أبيي الريفية كما حدث في السابق.

٩- وفي وقت لاحق، نظمت الوحدة المعنية بالمشردين داخلياً التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حلقتي عمل ناجحتين حول المبادئ التوجيهية وذلك في الخرطوم خلال الفترة ١٦-١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ وفي منطقة واقعة تحت سيطرة الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في (رمبيك، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢). كمـــا عقدت هذه الوحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب ممثل الأمين العام، حلقة دراسية للمتابعة في رمبيك للحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، والمجتمع المدني والمنظمات الدولية (٢٢-٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢). وإضافة إلى ذلك، عقدت حلقة عمل وطنية أخرى حـــول التشـــرد الداخلي (من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر) والتي كانت، كما اتفق أصلاً مع الســـلطات، بمثابة إعداد لحلقة عمل أوسع تُدعى إليها وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومـــية، ومجـــتمع المانحين. كما يُتوقع أن يستضيف السودان اجتماعاً دون إقليمي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بـــرعاية مشتركة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب ممثل الأمين العام، وأمانة الهيئة الحكومية

الدولية للتنمية، ومن المتوقع أن تشارك فيه الدول الأعضاء في الهيئة – إثيوبيا، إريتريا، أوغندا، جيبوتي، السودان، كينيا – وسوف ترسل دعوات أيضاً لوكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الإقليمية والدولية وممثلي البلدان المانحة.

١٠- في هـذه الأثـناء فإن عملية السلام في السودان، التي أدت فيها الولايات المتحدة دوراً رياديا متعاظماً، بالـتعاون مـع إيطاليا والنرويج والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية مع وساطة الهيئة الحكومية الدولية للتنمية برئاسة الرئيس الكيني دانيال أراب موي، قد بدأت تكسب زخماً تكلل ببروتوكول مشاكوس الذي وقعته الحكومة والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في صيف عام ٢٠٠٢. إلا أن العملية توقفت مؤقتاً عـندما انسحبت الحكومة من المفاوضات رداً على احتلال مدينة توريت من قبل الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. وبرجوع توريت إلى سيطرة الحكومة وبتأثير الضغط الدولي لاستئناف المفاوضات، رجع الطرفان إلى طاولة المفاوضات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وبالرغم من العوائق الجمة التي يجب التغلب عليها، فهنالك مجـال للـتفاؤل الحذر بأن السلام يبدو الآن قريباً. لذا، فإن الوقت مناسب لبدء تحضير عملية العودة الجماعية الأكيدة للجنوبيين المشردين داخلياً في شمال البلد.

١١- وبيـنما لا يمكن أن يُبنى برنامج العودة الشامل إلا على تحقيق السلام والأمن والاستقرار، فإن المطلب الشـعبي بـالعودة إلى بعض المناطق الآمنة نسبياً مثل منطقة الدينكا الأنواك في أبيي، تحتاج لدعم المجتمع الدولي بالـتعاون مع السلطات في جانبي الصراع. ولقد توفر بعض الدعم من المانحين، كانت غالبيته من وكالات الأمم المـتحدة ووكالـة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، ولكن لا تزال الحاجة ماسّة للمزيد بغرض تمكين الناس من العودة مع بعض الضمانات من الأطراف المتناحرة بأن تبقى المنطقة آمنة بصورة معقولة.

## أولاً- معلومات أساسية عن التشرد والعودة في السودان

١٢- كـابد السـودان حـربين أهليـتين تولد عنهما ما يبدو أنه تجربتان متباينتان في مجال التشرد الداخلي والخارجي، وإعادة المشردين وعودتهم. وقد تساعد هذه المعلومات الأساسية في التنبؤ بما قد يكون عليه الوضع إثر وضع حد للصراع الدائر.

١٣- إبان الحرب الأهلية الأولى (١٩٥٥-١٩٧٢)، عبر معظم المشردين من جنوب السودان الحدود الدولية إلى الـبلدان المجـاورة. ويعتقد أن فرار الناس خارج البلد شجعه، على الأقل جزئياً، الهدف الانفصالي لحركة تحرير جنوب السودان وجناحها العسكري المعروف باسم "أنيانيا" (Anyanya). ولقد فرّ مئات الآلاف من اللاجئين إلى الكونغو وأوغندا وكينيا وأثيوبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى. ووُثّقت تجربتهم كلاجئين، جزئياً، في أغنيات حزينة

سُـــجِّل بعضـــها في أواسط الستينات وأُعيد إنتاجها في إصدارات عديدة[1]. فهذا الشعب الذي عُرف بالاعتزاز والكرامة قد ولّد لديه الذل الذي يصاحب حياة اللجوء شعوراً عميقاً بالعزلة والسخط.

١٤- ورجع معظم اللاجئين من جنوب السودان عقب تحقيق السلام في عام ١٩٧٢ بموجب اتفاق أديس أبابا، حتى أولئك الذين كانوا قد لجؤوا إلى الدول الغنية في أوروبا والأمريكتين كطلاب في بادئ الأمر. أما داخل البلد فكـــان الســـواد الأعظـــم من أبناء الجنوب في الشمال يعملون في خدمة الحكومة وقد عادوا أيضاً إلى الجنوب لاستئناف مسؤولياتهم في الحكومة الإقليمية المنشأة بعد توقف الصراع. كما شُرع في تنفيذ برنامج رئيسي لإعادة اللاجئين بمساعدة المجتمع الدولي وتنسيق مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

١٥- ومع استئناف الأعمال العدائية عام ١٩٨٣، أعلنت الحركة الشعبية لتحرير السودان وجناحها العسكري الجيش الشعبي لتحرير السودان، أن هدف النضال هو قيام سودان جديد موحد. وعلى عكس تجربة الحرب الأولى بقـــي معظم المشردين من أبناء جنوب السودان داخل حدود بلدهم، فانتقل حوالي نصف عدد المشردين داخلياً المقـــدر بـ ٤,٥ ملايين شخص إلى الشمال وانتشروا فيه، وإن تركز معظمهم حول العاصمة الخرطوم، وعبر عدد يقدر بنصف المليون الحدود إلى الدول المجاورة كلاجئين، بينما سافر عدة آلاف منهم إلى مصر أملاً في الانتقال إلى أستراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية حيث استقر عدد كبير من الجنوبيين.

١٦- وتجـــدر الإشـــارة إلى أن التشرد الداخلي في السودان لـــه مسببات تتعدى الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب، فالجفاف الذي ضرب غرب السودان وشرقه خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٥ والمجاعة التي نجمت عنه قد أزهق الكثير من الأرواح وتسبب في النزوح الجماعي للسكان من هذين الإقليمين. وبالرغم من إعراض الحكومة عن طلب عمليات الإغاثة الدولية للمساعدة، فقد نجح الضغط الدبلوماسي في نهاية المطاف في إجبارها على تغيير موقفهـــا وتم، بفضل عملية طوارئ دولية غير مسبوقة، تطويق الأزمة فعاد معظم المشردين من هذه الأقاليم إلى مناطقهم الأصلية.

١٧- وبالـــرغم مـــن أن الموجة الكبيرة الأولى من المشردين أتت إلى الخرطوم من إقليمي دارفور وكردفان في الغـــرب عام ١٩٨٤ نتيجة الجفاف، فقد أصبح العدد الأكبر من المشردين بنهاية عقد الثمانينات من الجماعات الاثنية الرعوية الجنوبية - الدينكا، والشلك، والنوير - من محافظتي بحر الغزال وأعالي النيل، الذين فروا من الحرب الطاحنة في الجنوب. وقد تزامن تدفقهم مع سياسة الحكومة المقصودة في تسليح القبائل العربية في الأقاليم الحدودية تســـليماً ثقـــيلاً لكي تساعد في الحرب ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان. وقد أبلغت منظمة رصد أفريقيا أن المليشـــيات القبلـــية شنّت، تحت ستار واه، حملة روجت لها الحكومة "المنتخبة ديمقراطياً" في ذلك الوقت لمحاربة التمرد وراح ضحيتها المئات من المدنيين بحلـــول أواخر الثمانينات[2]. وقد أحدثت هذه الحملة، مقرونة بالمجاعة، خراباً كبيراً في الجنوب.

١٨- وقام الممثل خلال بعثته إلى السودان عام ١٩٩٢، بزيارة مخيمين للمشردين قرب الخرطوم، وهما مخيم دار السلام غرب مدينة أمدرمان، ومخيم جبل أوليا جنوب مدينة الخرطوم، ومراكز أخرى في كردفان بما فيها منطقة أبيي حيث يلتقي الفارون من الحرب في الجنوب والعائدون إلى الجنوب من الشمال. ولقد لقي الممثل استقبالاً حاراً من المشردين في المخيمات، ليس بوصفه مواطناً سودانياً فحسب، وإنما بوصفه يرمز أيضاً للاهتمام الدولي بمحنتهم، وأُطلِع على الخدمات التي تقدمها للمشردين الحكومة والمنظمات غير الحكومية بما فيها وكالات الإغاثة الإسلامية والمسيحية. وشملت المساعدات رعاية الأمومة، ورعاية الطفولة المبكرة، والتطعيم، وتقديم الوجبات للأطفال الصغار، والرعاية الطبية العامة، والتعليم وتوزيع الأغذية. وباعتبار السودان بلداً فقيراً لا تتوفر فيه مثل هذه الخدمات بسهولة للعديد من الجماعات في الظروف العادية، فقد بدا ما تم تحقيقه رائعاً. بيد أن المشردين أُعيد توطينهم بعيداً عن المدينة في مناطق صحراوية مقفرة لا تتوفر فيها فرص عمل أو خدمات اجتماعية سوى الحد الأدنى من المساعدات الإنسانية الأساسية. أما المساكن التي بناها المشردون أنفسهم من المواد المحلية فهي، بالرغم من تباعدها، لم تختلف كثيراً عن تلك الموجودة غالباً في مدن الأكواخ التي عاشوا فيها حول الخرطوم. وقد دافع المسؤولون عن سياسة إعادة التوطين بالإشارة إلى الفرق بين ظروف الحياة الحالية للمشردين وما وصفوه بالظروف المهينة التي عاشوها في المناطق القذرة في محيط المنطقة الصناعية في شمال الخرطوم.

١٩- إلا أن الناس في المخيمات، الذين ابتعدوا عن موطنهم ولفظتهم المدينة، أبدوا استيائهم الصريح من الظروف المهينة المرتبطة بتشردهم. وقد عكست ملامحهم الشعور بالرفض والاقتلاع والاغتراب والقلق والتأرجح بين الأمل واليأس، وهي مشاعر عبروا عنها بمختلف الوسائل.

٢٠- أما في منطقة أبيي على الحدود بين الشمال والجنوب حيث كان الناس إما من الأهالي المحليين أو على مقربة من مواطنهم الأصلية إلى الجنوب، فقد كانت الظروف تختلف كثيراً عن الظروف السائدة في المخيمات حول الخرطوم. وبالرغم من عدم وصول الإمدادات نظراً لانقطاع منطقة أبيي عن بقية البلد خلال موسم الأمطار، نجح سكان المنطقة في العيش بزراعة الأرض (ضمن حدود الأرض التي تمليها الهواجس الأمنية)، أو بجمع البذور من جذور زنبق الماء وبعض الأغذية البرية الأخرى. ولم يخفوا خلال استقبالهم لممثل الأمين العام التعبير عن تقديرهم للاهتمام الذي أبداه المجتمع الدولي وشكرهم للحكومة على تسهيل زيارته.

٢١- ولمنطقة أبيي تاريخ طويل بوصفها حلقة وصل بين الشمال والجنوب، فقد كانت في الغالب جسراً للتفاعل السلمي ونقطة للمواجهات أحياناً. وهي من بين أكثر المناطق تضرراً من المليشيات القبلية والمجاعة الجماعية خلال عقد الثمانينات. ومع ذلك فقد تحسنت العلاقات تحسناً ملحوظاً بين الدينكا والقبائل العربية المجاورة، كما أن السياسات التي اعتمدها النظام العسكري أعادت الثقة في الزعامات التقليدية التي تولّت دوراً أكبر في المحافظة على الأمن. وقد لمس الدينكا والقبائل العربية في غرب كردفان من جديد منفعة متبادلة في اللجوء

إلى الدبلوماسية القبلية ومبادئ حسن الجوار التي خبروها لعهد طويل. إن الاختلاف بين المخيمات لا يعني أن الناس في أبيي يحظون باهتمام أفضل، وإنما يتمتعون، مقارنة بسواهم، ببعض الكرامة والاستقلالية على الأقل.

٢٢- ولقد أظهر التباين بين مخيمات المشردين حول الخرطوم والوضع في أبيي عدداً من النتائج، التي قُدمت إلى الحكومة للنظر فيها ولقيت ترحيباً جيداً بصفة عامة. أولاً، أيّاً كانت الخدمات المقدمة، فإن وضع المشردين خارج الخرطوم مباشرة، حيث لا هم جزء من المجتمع الحضري ولا هم في محيطهم الطبيعي، يعتبر مهيناً في حد ذاته لا سيما وأن الاعتقاد السائد هو أن نقلهم قد تم لتطهير المدينة من عناصر غير مسلمة وغير مرغوب فيها. ثانياً، إن الأكواخ التي سكنوها في المخيمات لم تكن أفضل حالاً من التي سكنوا فيها من قبل، عدا وجود مجال مفتوح أوسع، وهي لا تعوضهم بالصورة المناسبة عن ترحيلهم من المدينة.

٢٣- وأوصى ممثل الأمين العام في تقريره عن البعثة (E/CN.4/1993/35) بأنه ينبغي قدر المستطاع إعطاء الناس حق الاختيار ومساعدتهم في العودة إلى مناطقهم الأصلية أو إلى مستوطنات قريبة منها. كما يجب منحهم الحماية والمساعدة اللازمتين لاستئناف حياة ريفية طبيعية قائمة على الاكتفاء الذاتي. وينبغي مساعدة الذين آثروا عدم العودة في الانتقال بحرية إلى أي مكان في البلد، بما في ذلك المراكز الحضرية مع منحهم المساعدة الضرورية للاندماج كمواطنين عاديين. أما الذين اختاروا البقاء في المخيمات فلا ينبغي الاقتصار على منحهم الخدمات التي تم وصفها للممثل، وإنما ينبغي أيضاً تزويدهم بالمواد اللازمة لبناء مساكن مريحة وصحية للتعويض عن عزلتهم. إن المنظمات التي كانت تقدم الخدمات للمشردين قد هيأت لنفسها منشآت جميلة بالرغم من أنها قد بُنيت من المواد المحلية بتكلفة قليلة، لذا، فإن تزويد المشردين بمثل هذه الخبرات وإعانتهم على مساعدة أنفسهم يبدو وسيلة ممكنة وغير مكلفة لتحقيق هدف إنساني.

٢٤- قام ممثل الأمين العام في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بزيارة متابعة كان يراد في الأساس إجراؤها بالاقتران مع حلقة عمل حول التشرد في البلد بصورة عامة وتطبيق المبادئ التوجيهية بصورة خاصة. وقد كان مقرراً أن يحضر حلقة العمل هذه، التي كان الغرض منها تشجيع التعاون الدولي للتصدي لتحديات التشرد الداخلي، وكالات الأمم المتحدة وممثلو المانحين، والمنظمات غير الحكومية. إلا أن الحكومة قررت عدم عقدها في ذلك الوقت لأسباب شتى، لكنها دعت الممثل لزيارة البلد لمناقشة الوضع. ولقد تحولت تلك الزيارة لتشمل أكثر من مجرد المناقشات مع السلطات وأصبحت بمثابة بعثة متابعة كاملة تمكن الممثل خلالها من زيارة مخيمات المشردين حول الخرطوم وفي الأقاليم الأخرى بما فيها منطقة أبيي.

٢٥- وبينما تحسن وضع المشردين، ولا سيما بعد منح الكثير من الموجودين منهم حول الخرطوم أراضي للتوطن من جديد وكذلك منح من هم في المناطق الريفية في الشمال أراضي زراعية لاستغلالها، فإن تحديات التشرد بالنسبة للغالبية العظمى ظلت كما كانت عليه قبل قرابة عقد من الزمان وبقيت الخيارات التي قدمها الممثل صالحة.

٢٦- ولقد تركز الاهتمام بصفة خاصة على مشروع العودة المقترح إلى منطقة أبيي. وكما أشار مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم للشؤون الإنسانية في وثيقته المعنونة "برنامج دفع عجلة تحويل الصراع في أبيي" والمؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، فإن المشروع يقوم على أساس نهج منسق بين العديد من الوكالات لدعم عودة الدينكا المشردين داخلياً إلى منطقة أبيي، بوصفها جسراً بين شمال السودان وجنوبه، ولدعم البحث عن السلام لشعب السودان. وعلى هذا الأساس كان مقرراً تنفيذ برنامج العودة في إطار من التعاون بين الأنشطة الإنسانية والأنشطة الاجتماعية والتنموية، يشمل عرب المسيرية المجاورين في الشمال وقبيلة الدينكا - تويج في الجنوب. وشكلت وكالات الأمم المتحدة فريق عمل يتبع نهجاً تعاونياً لوضع التصميم المناسب للمشروع واستراتيجية تنفيذه. وكان هدف هذا المشروع دعم تحويل الصراع في المنطقة بناء على اتفاق سلام محلي كان قد أبرم حديثاً بين العرب وقبيلة الدينكا بفرعيها من الأنواك والتويج، على نحو سيسهل عودة الدينكا المشردين داخلياً إلى قراهم لاستئناف العيش المستدام.

٢٧- واتُّخذت بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، الخطوة الأولى لتنفيذ هذا المشروع، حيث نُقل المشردون من الدينكا في مدينة أبيي إلى قرى "السلام" الثلاث، بينما كان عرب المسيرية الرحّل في ترحالهم الصيفي داخل منطقة أبيي. وقد دُعي بعض هؤلاء الرحّل إلى هذه القرى بغرض تكوين مجموعات مختلطة تتقاسم خدمات إعادة التوطين، خصوصاً موارد الغذاء مقابل العمل، التي وفرها برنامج الأغذية العالمي نظير بناء القرى، إضافة إلى خدمات الإمداد بالمياه والصحة والتعليم التي خطط فريق العمل لتوفيرها. وهذا هو السياق الذي أجرى فيه الممثل بعثته الثالثة إلى البلد.

## ثانياً - البعثة الثالثة ونتائجها

٢٨- قام ممثل الأمين العام بزيارته الثالثة إلى السودان ضمن بعثة مشتركة مع نائب مدير وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، السيد روجر ونتر، وصحبهم ممثل عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السودان. وبدأ البرنامج بزيارة إلى منطقة أبيي وشمل القرى التي كان يتوطن فيها من جديد المشردون في مدينة أبيي وأحد مخيمات تربية مواشي المسيرية. تزامنت هذه البعثة مع زيارة قام بها إلى أبيي، سفير المملكة المتحدة إلى السودان، وحاكم ولاية غرب كردفان، وكبار الوزراء من عاصمة الولاية الفولة.

٢٩- وقدم ممثلو المجتمع المحلي في كل واحدة من القرى المستوطنة حديثاً، رؤاهم حول الفرص والقيود التي اتسمت بها عملية عودتهم الحديثة العهد. وأُعرب عن القلق إزاء بطء تأمين الحصول على الخدمات الأساسية الكافية، ومن الواضح أن توقعات الناس كانت تفوق كثيراً ما تم تقديمه. كما أن مستوى الخدمات المتوفرة للقرى الثلاث كان متفاوتاً إلى حد كبير، ففي قرية توداج وحدها كانت توجد بئر صالحة وشبكة للإمداد بالمياه بينما

كانـــت القريتان الأخريان تعتمدان على الماء المجلوب من النهر والجداول المجاورة. وأنشئت في توداج أيضاً سوق ومدرسة بمبادرة من السكان، وتوافرت فيها المواصلات المنتظمة لنقل السكان من أبيي وإليها حسب الحاجة. ولم تكن هذه الخدمات متوافرة بعد في قريتي نوونج وأولنوم.

٣٠- وأنشئت لجان لتطوير المجتمع في القرى الثلاث، تضم ممثلين عن الدينكا والمسيرية على حد سواء. وكان المقصود إدارة الخدمات الأساسية بواسطة آلية مشتركة بين القبيلتين لتقليل التنافس بينهما وإشراكهما في المسؤولية عن إدامة توفير هذه الخدمات لأفرادهما. واتخذت هذه المبادرات طابعاً ريادياً وكانت في مراحلها المبكرة وقت البعثة.

٣١- ومـــع ذلـــك، فقد عبر المشردون داخلياً العائدون بصدق عن تقديرهم للفرصة التي أتيحت لهم. فخلال استقرارهم لسنوات عديدة في ما يشبه المخيمات في أبيي، كان الوصول إلى المناطق خارج محيط مدينة أبيي محدوداً وكانت قوات الأمن تقيد الأنشطة مثل قطع الأعشاب لبناء المآوى والاحتطاب. وعبر ممثلو قبيلتي الدينكا والمسيرية والسلطات الحكومية في المنطقة عن إحساسهم بالثقة في عملية إحلال السلام وإعادة التوطين.

٣٢- ولوحظ أيضا أن لجنة السلام في أبيي أثبتت قدرتها على حل الصراعات المحلية بين أفراد المجموعتين. ولكن أُعـــرب عن القلق إزاء تكرار المضايقات من جانب العسكريين ومراقبة تنقل المدنيين، بما يحول من حين إلى آخر دون تـــنقل الناس ولاسيما الشباب عبر الحدود إلى بحر الغزال في الجنوب أو حتى بين مدينة أبيي والقرى المحيطة. وكان ذلك هو من دواعي القلق الخاصة في قرية أولنوم القريبة من الضفة الشمالية لنهر بحر العرب "كير".

٣٣- واجتمع ممثل الأمين العام مع عدد من كبار زعماء قبيلة المسيرية (أولاد كامل) في ثيجي (ينطقها العرب شـــيجي)، وهـــو مخـــيم لتربية مواشي يمكث فيه كبار السن خلال موسم الجفاف، بينما يذهب غالبية الرجال والشباب مع مواشيهم جنوباً إلى مناطق تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان في شمال بحر الغزال بحثاً عن مراعٍ وموارد مائية أفضل. ولقد عبر هؤلاء القادة القبليون الكبار عن الالتزام القوي بعملية السلام المحلية، وتضمن ذلك التصريح بأن السلام يجب أن ينطلق من هذا المكان الذي شهد اندلاع الصراع بين الدينكا والمسيرية. وكان مخيم ثيجي (شيجي)أحد المراكز الرئيسية التي تم فيها تجنيد أفراد مليشيات عرب "المراحيل" خلال العقد الماضي، وكان هنالك التزام قوي أيضاً من زعامة القبيلة لوقف اشتراك المسيرية مستقبلاً في أنشطة المليشيات. والمعروف على نطاق واسع أن المليشيات كانت مسؤولة عن اختطاف نساء وأطفال الدينكا، وإحراق القرى، والإمعان في سرقة المواشي والممتلكات الأخرى على طول خط السكة الحديد بين بابنوسة - واو دعماً للحركات العسكرية الحكومية.

٣٤- وتصـــادف أن عقـــدت حكومة غرب كردفان اجتماعاً في دار البلدية حضره حاكم الولاية، والمفوض الإقليمي وعدد من الوزراء، وزعماء قبيلتي الدينكا والمسيرية، وممثلون عن الهيئة القضائية والسلطات الأخرى. وقد

عُبر عن الدعم القوي لعمل الممثل لصالح المنطقة وتأثيره الإيجابي المحتمل على عملية البحث عن السلام في السودان، كما أُبرز كنموذج يحتذى التعاون القائم منذ أمد طويل بين القبائل في المنطقة، ممثلة بالزعيمين الراحلين بابو نمر ودينغ ماجوك اللذين ما زالا يحظيان باحترام كبير. وكررت السلطات الحكومية دعمها لعملية السلام التي بدأت تساعد على تحقيق الاستقرار بمنطقة أبيي، كما أكدت من جديد التزامها بتوفير الخدمات بما في ذلك البث التلفزيوني وتوصيل خدمة الهاتف، ووعدت بتوفير البث التلفزيوني في ظرف عشرين يوماً. وذكّر ممثل الأمين العام جمهور الحاضرين أنه يكرس جهده لتعزيز السلام في منطقة أبيي وفي البلد ككل بصفتيه الشخصية والرسمية. وأوضح أن تحقيق السلام يتطلب أكثر من الالتزامات الشفوية من الشعب والحكومة. كما ناشد السلطات المحلية والولائية والوطنية توفير الدعم التام للاتفاقات التي وقعها ممثلو القبائل، والثني عن نشر المليشيات القبلية، وأكد أن السلام، لكي يكون ممكناً ودائماً، فلا بد له أن يقوم على العدل والاحترام المتبادل. لذا، كان هدف الوسطاء الدوليين تشجيع السلام والمصالحة على أساس العدل.

٣٥- وتوقف البعثة ليلة في مدينة رمبيك داخل المنطقة الواقعة تحت سيطرة الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، حيث التقى ممثل الأمين العام مع ممثلين عن الحركة وناقش معهم أهداف زيارته واستمع لرؤاهم عن عملية السلام في منطقة أبيي، وتشجيع عملية تحويل الصراع وازدياد عودة المشردين داخلياً إلى مناطقهم الأصلية. وبينما ساند ممثلو الحركة عملية السلام المحلية وبرامج العودة، فقد عبروا عن قلقهم البالغ حيال توطين عرب المسيرية الرحل في أراضي الدينكا. وبالرغم من حرية دخول العرب الرُحَّل إلى المنطقة خلال هجرتهم الموسمية طلباً للماء والكلأ لماشيتهم، وبالرغم من الترحيب بالأفراد العرب الذين استوطنوا وسط قبيلة الدينكا، فقد أصر الممثلون على أن أي إعادة توطين واسعة النطاق للعرب في أراضي الدينكا ستكون عقبة رئيسية في طريق السلام والاستقرار في المنطقة. ولا شك أن مسألة ملكية الأراضي القبلية واستغلالها هي مسألة متفجرة وستظل مصدر نزاع في المنطقة، ما لم يُحسن التصرف فيها.

٣٦- وسافر أعضاء البعثة إلى منطقتي أونروك (Wunrok) وتورالي (Turalei) في بحر الغزال حيث عقدوا اجتماعاً مفتوحاً مع المفوضين المحليين والزعماء التقليديين، بحضور المنظمات غير الحكومية الموجودة في المنطقة، فضلاً عن العديد من التجار الشماليين الذين بقوا مع مجموعات الدينكا وصاغوا اتفاقات عمل مع الحركة الشعبية لتحرير السودان لحماية وجودهم. هذه الاتفاقات تشمل احترام إدارة الحركة الشعبية لتحرير السودان وضوابط مراقبة الأسلحة النارية ومسارات رعي الماشية. وكانت بعض المسائل الأساسية التي أُثيرت لأهميتها بالنسبة للزعماء في بحر الغزال تتعلق بالجوانب الأمنية باعتبارها المعوّق الرئيسي لأي عملية من عمليات بناء الثقة وتحويل الصراع. وكانت هنالك دعوة لوقف إطلاق النار على غرار اتفاق وقف إطلاق النار في جبال النوبة. وتم تأكيد توق السكان إلى السلام والأمن وإيثارهم لهما على شحنات الغذاء ومساعدات الإغاثة. وكانت المجتمعات المحلية تناضل لدعم المشردين داخلياً الذين عادوا إلى المناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان ولتوفير الخدمات

الإضافية المطلوبة، خصوصاً المياه النقية والرعاية الصحية. واعتُبر التعليم أيضاً في عداد الأولويات الرئيسية وكان الحل المطروح هو المدارس الداخلية لإبعاد الشباب والأطفال عن جبهات القتال. وأشار العديد من المشاركين إلى رغبة بعض أفراد الدينكا في العودة إلى منطقة أبيي نظراً إلى خصوبة أراضي قبيلة الأنواك، لكنهم أعربوا عن القلق بشأن الوضع الأمني في المنطقة. وقد طُلب تأمين حرية التنقل من منطقة أبيي باتجاه الجنوب، ورفع الضوابط والقيود المفروضة عليها حالياً، لإثبات التزام الطرفين بعملية السلام في المنطقة. كما زُعم أن مسألة الاختطاف لم يتم التطرق لها وأن هنالك حاجة لتدابير فعالة تضع حداً نهائياً لهذه الممارسة.

٣٧- وواصلت البعثة طريقها إلى مدينة كادوقلي حيث تم ترتيب العديد من الاجتماعات للوقوف بصورة عامة على التدخل الدولي الأولي دعماً لاتفاق وقف إطلاق النار، وشمل ذلك الجلسات الإعلامية التي عقدها الجنرال فيلهلمسون قائد اللجنة العسكرية المشتركة (المسؤولة عن تنفيذ وقف إطلاق النار)، وإدارة الأمم المتحدة المعنية بالعمل في مجال الألغام، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في منطقة جبال النوبة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية - إدارة مشروع جنوب كردفان. كما عُقد اجتماع مجاملة مع حاكم ولاية جنوب كردفان بالنيابة قبل إجراء زيارة ميدانية إلى "أم سردبة"، وهي موقع مترع السلاح تجري فيه عملية متخصصة لإزالة الألغام.

٣٨- ونوقشت عدة قضايا بما فيها قدرة المنطقة على استيعاب أعداد كبيرة من المشردين الذين قد تكون لديهم الرغبة في العودة إلى المنطقة. ولقد طُرحت آراء متباينة حول عدد المشردين داخلياً الموجودين حالياً في جبال النوبة وأولئك الذين يُفترض أن لديهم رغبة في العودة على الفور، وبيّن ذلك أولوية الحاجة للتركيز على شبكة ذات قاعدة واسعة لجمع المعلومات ونشرها. واتضح أيضاً وجود عدد من المسائل الرئيسية التي ستكون بحاجة للمعالجة لإيجاد مناخ يشجع عودة المشردين داخلياً. وسوف يتضمن ذلك المسائل الخاصة بحيازة الأرض، وسيادة القانون، وأنشطة إزالة الألغام، وحرية وصول وتنقل المدنيين وموظفي المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة. واتضح أن الطابع "المؤقت" لوقف إطلاق النار (٦ أشهر قابلة للتجديد) وغياب الربط بينه وبين عملية السلام حدّ أيضا من التأثير العام لوقف إطلاق النار على عملية العودة.

٣٩- وتواصلت بعثة الممثل من بعد ذلك في الخرطوم بمعزل عن وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، وتركزت اجتماعاته على مجالات النقاش الرئيسية: مراجعة الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة خلال البعثة السابقة بشأن وضع سياسة وطنية حول التشرد الداخلي؛ واستعراض التقدم المحرز في الدعم المقدم من الحكومات والوكالات لعودة المشردين طواعية وإعادة توطينهم.

٤٠- وأطلع الممثل وزير الشؤون الخارجية على المستجدات مركّزاً على الجوانب الإيجابية للوضع في أبيي، التي شجعت عودة المشردين إلى مواطنهم وأساليب عيشهم التقليدية. وذكّر الممثل بأن الدينكا الأنوك في منطقة أبيي

كان لهم ولا يزال دور مهم في إرساء السلام بين العرب والدينكا، وأشار إلى عملية بناء السلام المحلية وحث على تقديم الدعم لها من كافة مستويات الحكومة. كما أطلع الوزير على ما يساور الدينكا من قلق حيال المسائل الحساسة المتعلقة بالأرض وإعادة توطين العرب في الأراضي التقليدية للدينكا. ولقد أعرب الوزير عن تقديره لالتزام الممثل بالعمل لتحقيق مصالح سكان أبيي وإحلال السلام والاستقرار في المنطقة، كما عبر عن دعم الحكومة لبناء السلام المحلي في أبيي. ولاحظ أيضاً أن من المهم أن يعمل الممثل على تشجيع العودة إلى المنطقة دون أن يُرى في ذلك انحياز إلى أي جهة فيما يتعلق بالمسائل السياسية المختلف عليها محلياً. وأبدى الممثل اتفاقه مع وزير الخارجية، وإن رأى أن هذا العمل ينبغي أن يتم دون الإخلال بمبادئ النزاهة والعدل المرتبطة بتلك المسائل. ولاشك أن معالجة مسألة ملكية الأراضي القبلية والتعاون في استغلالها يعتبر جوهرياً لتحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة.

٤١- واستعرض الممثل خلال حواره مع المنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة ولايته والأنشطة التي شارك فيها، خصوصاً وضع إطار قانوني لحماية ومساعدة المشردين داخلياً حيث تتوج ذلك بوضع المبادئ التوجيهية حول التشرد الداخلي، وتطوير ترتيبات مؤسسية داخل منظومة الأمم المتحدة للإيفاء بمتطلبات المشردين، فضلاً عن الحوار الدائر بينه وبين الحكومات وغيرها من الجهات المعنية بالنيابة عن مجموعات المشردين داخلياً. وبيَّن الممثل أنه من خلال عمله وعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووحدته المعنية بالمشردين داخلياً، التي تنسق النهج التعاوني لمنظومة الأمم المتحدة بشأن احتياجاتهم، أصبحت المبادئ التوجيهية معترفاً بها كإطار ملائم لتشجيع منع التشرد الداخلي وحماية المشردين داخلياً ومساعدتهم وإيجاد حلول لهذه المشكلة. وأوضح أن هذه المبادئ التي لاقت قبولاً جيداً يمكن تكييفها لتلائم البلدان التي تتعامل مع أزمة التشرد الداخلي. ولقد أثار المشاركون تساؤلات حول المداولات الجارية لتعريف المشردين داخلياً ومتى يتوقف تصنيف الأشخاص في هذه الفئة. فقد لوحظ بصفة خاصة أن وضع العديد من الجنوبيين المشردين داخلياً في شمال السودان يطرح تحدياً بسبب فتور المانحين في تقديم مساعدات الإغاثة لتلك الجماعات، مقروناً بعدم توفر فرص الاندماج دون استغلال في اقتصاد الشمال. وذكّر المشاركون الممثل أيضا بفرص التعاون المتاحة عبر حدود منطقة الصراع التي يمكن أن تدعم عودة المشردين داخلياً بصفة دائمة، وبضرورة تقديم المجتمع الدولي دعماً أكثر فعالية لإيجاد ممرات آمنة تسهل حرية تنقلهم. إن الإمكانيات المتوفرة للمشردين داخلياً العائدين، الذين حصل بعضهم على مهارات جديدة واطلع على أفكار حديثة، يمكن أن تُستغل أيضا كدافع للتنمية في بيئة ما بعد الصراع.

٤٢- وقدم الممثل محاضرة عامة حول "آفاق السلام في السودان" حضرها جمهور غفير ومتحمس، وقد تبين الانفتاح المتزايد باتجاه الحوار والنقاش بشأن مستقبل السودان وآفاق التسوية السلمية في إطار يؤكد الشعور بالانتماء والمساهمة على قدم المساواة لكل السودانيين بصرف النظر عن الأصل الإثني أو الثقافي أو نوع الجنس.

٤٣- وتضمن النقاش مع مجتمع المانحين ومسؤولي الأمم المتحدة العديد من القضايا: التحدي المتمثل في مساندة المبادرات، مثل برنامج العودة إلى أبيي، الذي سيعزز التزام المجتمعات والزعماء في المنطقة الانتقالية الرئيسية بالسلام؛ والعلاقة بين الوحدة المعنية بالمشردين داخلياً في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومكتب ممثل الأمين العام المعني بالمشردين داخليا؛ وموقف حكومة السودان من المبادئ التوجيهية؛ والحاجة لدعم التصدي للتشرد الناجم عن الكوارث الطبيعية على قدم المساواة مع التشرد الناجم عن الصراعات.

٤٤- إن الاجتماعات التي عُقدت مع كبار المسؤولين الحكوميين، ووالي ولاية الخرطوم، ووزير الإعلام والاتصالات، ووزير التعاون الدولي، ومنسق المساعدات الإنسانية، وأمين عام مجلس الصداقة الدولي، ومستشار الرئيس للسلام، والنائبين الأول والثاني للرئيس، قد تمخضت عن استمرار التعبير عن المساندة لعمل الممثل وتشجيع تكوين إطار موحد للسياسات الخاصة بمعالجة الأزمة الوطنية المتمثلة في التشرد الداخلي.

٤٥- واتُفق عموماً على أن مشاريع العودة ستمكن المشردين داخلياً من إيجاد فرص الاعتماد على النفس، وستخفف العبء عن مدينة الخرطوم والمراكز الحضرية الأخرى التي تستضيفهم في الوقت الراهن. وعبر والي ولاية الخرطوم عن مساندته لتكوين إطار للسياسات الخاصة بالمشردين داخلياً في ولاية الخرطوم، نظراً لوجود عدد من المصالح المشتركة بينهم وبين الولاية، منها الأسواق المحلية والخدمات الأساسية والطرق والتعليم. واستعرض الوالي برنامج دعم المشردين داخلياً الجاري تنفيذه في الولاية والذي تم توسيعه ليتجاوز الخطة الأساسية، بعد أن أدرك الوالي ضخامة التحدي الذي يطرحه توفير الخدمات إلى المناطق المحيطة بالعاصمة حيث يعيش معظم المشردين داخلياً. وكانت الموارد المالية المتوفرة للدولة تأتي من نصيب الدولة في ضريبة القيمة المضافة، وحيث كانت الخرطوم تتلقى ٢١ في المائة من إجمالي الضريبة المحصلة ولا تصلها أي موارد أخرى من الميزانية الاتحادية. لذا، أراد الوالي أن تضطلع حكومته بدور رئيسي في تخطيط وتنفيذ البرامج المتعلقة بالمشردين داخلياً.

٤٦- واستعرضت المناقشات التي دارت بين المسؤولين الحكوميين وممثل الأمين العام، إمكانية أن تعالج برمجة التنمية الريفية بعض أسباب الصراع الرئيسية، وأن تضع حداً للهجرة إلى المراكز الحضرية، وأن تدعم الإمكانيات الزراعية في المناطق الريفية. كما أن إقامة علاقات إيجابية مع الجيران الإقليميين بمقدورها أيضا تعزيز قدرة السودان على معالجة المسائل المتعلقة بنزوح الناس بسبب التشريد والحرب والجفاف. ودوفع بقوة عن معالجة هذه المسائل على أساس إقليمي خصوصاً وأن السودان يتولى حالياً رئاسة الهيئة الحكومية الدولية للتنمية.

٤٧- كما استُعرض ما تنطوي عليه المنطقة الانتقالية من احتمالات دفع عجلة السلام والتعايش أو تأجيج الصراع والتنافس على الموارد والأيديولوجيات. ونوقشت إمكانية إنشاء "منطقة سلام عازلة" عبر وسط السودان - أبيي وجبال النوبة ودارفور وجبال الأنقسنا - من شأنها تخفيف حدة التوتر والتشجيع أو المساعدة على وضع إطار للوحدة في التنوع باعتبار ذلك وسيلة مفيدة لتعزيز عملية السلام. إن المبادئ المعيارية المستخدمة ستقوم على

التركة الإيجابية للتعايش السلمي، من أجل معالجة المظالم الحقيقية وصياغة التزام بالسلام والتعاون يعود بالنفع المتبادل. هذه الاستراتيجية تتطلب دعماً كبيراً من الحكومة والمجتمع الدولي لتوفير الخدمات المطلوبة والفرص الكافية من أجل تحسين الوضع الاقتصادي للناس. وقد أشار وزير التعاون الدولي إلى برنامج مخطط له في دارفور بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يشابه مشروع منطقة أبيي، ويهدف إلى تشجيع التنمية الريفية المتكاملة لإرساء دعائم السلام والاستقرار في منطقة جبل مرة حيث تتعايش قبائل من مختلف الأعراق والاثنيات.

٤٨- وأطلع وزير التعاون الدولي الممثل أيضاً على آخر المعلومات عن التقدم المحرز في الاستعدادات الخاصة بوضع السياسة الوطنية بشأن المشردين داخلياً. فقد تم، بتوجيه من لجنة عليا ووحدة السلام في اللجنة المعنية بالمساعدات الإنسانية، إعداد ورقات تحتاج المراجعة من مستشار الرئيس للسلام وهيئة التخطيط الاجتماعي وغيرها من الهيئات الحكومية تمهيداً لمناقشتها من قبل الجهات التابعة للدولة وقيادات المشردين داخلياً.

٤٩- وخلال الاجتماع مع النائب الأول للرئيس، كرر الممثل الإعراب عن قلقه بشأن المسائل الحساسة المتعلقة بالسيادة الوطنية في تعامل الحكومة مع وكالات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ومع ذلك، عبر عن مساندته لوضع سياسة وطنية خاصة بالمشردين داخلياً تحضيراً لحلقة العمل التي سيتم تنظيمها بالتعاون مع وزير التعاون الدولي واللجنة المعنية بالمساعدات الإنسانية. كما ساند الخطط الرامية إلى عقد حلقة دراسية إقليمية للهيئة الحكومية الدولية للتنمية يستضيفها السودان برعاية وزير الشؤون الخارجية.

٥٠- وأكد مفوض اللجنة المعنية بالمساعدات الإنسانية من جديد في مناقشات منفصلة أن العمل التحضيري قد بدأ لعقد حلقة العمل الوطنية بشأن المشردين داخلياً، وشرح سياسة الحكومة لضمان حرية تنقل المشردين داخلياً ولإيجاد الخيارات التي من شأنها أن تؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة. وأُشير إلى أن اللجنة المعنية بالمساعدات الإنسانية قد تنبأت بأن يطلب عدد ضخم من المشردين العودة إلى مناطقهم الأصلية إثر انتهاء الصراع، الشيء الذي يتطلب الدعم من المجتمع الدولي وإعادة توزيع مساعدات التنمية. وتُوقع أن تساهم عائدات النفط مساهمة كبيرة في هذه العملية.

٥١- وأوضح الممثل مرة أخرى للمفوض أن ولايته تقوم على أساس احترام السيادة الوطنية التي ينظر إليها الممثل نظرة إيجابية باعتبارها مفهوماً لمسؤولية الدولة عن حماية ومساعدة مواطنيها بالتعاون مع المجتمع الدولي.

٥٢- وعبر المفوض عن دعمه القوي لمشروع العودة إلى أبيي وعملية السلام على المستوى الشعبي التي يتضمنها، وأكد أنها تحظى بدعم الحكومة ككل. ورأى من جهة أخرى أن خير سبيل لمتابعة إمكانيات العودة يكمن في إطار وقف شامل لإطلاق النار يؤمل تحقيقه من خلال وساطة المجتمع الدولي. وبالرغم من عدم مشاركة مستشار السلام في وضع السياسة الخاصة بالمشردين داخلياً، فقد دعم بقوة عملية السلام على المستوى الشعبي وبرنامج العودة إلى

أبيي، كما عبر عن اهتمامه بالمساهمة في توسيع نطاق هذه العملية كي تشمل المناطق الأخرى من السودان. ولكنه أقر أن السلطات سوف تواجه تحديات رئيسية في توفير الدعم الكافي من خلال تطوير وإعادة تأهيل البنية التحتية ما لم يتحقق الوقف الشامل لإطلاق النار.

٥٣- وشغل الحوار بين ممثل الأمين العام والمجموعات الاثنية، خصوصاً الدينكا والمسيرية، مكانة بارزة خلال البعثة. وكان يُنظر إليه في السياقات المختلفة، كممثل للأمم المتحدة، وكأفريقي، وكسوداني، وكأحد أبناء أبيي، وكسليل أسرة تولت الزعامة لأجيال في هذه المنطقة. وعزز هذا الأمر قدرته على تشجيع الاتصال المفتوح بين العديد من المجموعات المعنية في البلد وعلى طول مناطق الصراع الواقعة تحت سيطرة الحكومة أو الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. والتزمت زعامة كل من الدينكا والمسيرية بالمحافظة على السلام الذي تحقق في أبيي، وبدعم إمكانيات إرساء السلام وبممارسة مزيد من التأثير على العمليات السياسية الجارية بحثاً عن السلام. وبشكل عام كانت البعثة ناجحة إلى حد بعيد، على الأقل فيما يتعلق بالحوار البناء الذي أدت إليه، والالتزامات التي قطعتها كافة الأطراف لدعم عمليات السلام المحلية وبرامج العودة، فضلاً عن الزخم الذي أوجدته لدى العديد من الجهات في الإقليم وإمكانيات الدعم الدولي.

٥٤- ومنذ انتهاء البعثة، عقدت الحكومة اجتماعها الداخلي لوضع سياسة وطنية، ونظمت بالتعاون مع وحدة المشردين داخلياً، حلقة تدريبية حول المبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي واستخدامها في وضع سياسة وطنية. وقيل إن هذا التدريب قد حقق نجاحاً كبيراً. كما عقدت وحدة المشردين داخلياً في رمبيك، داخل المنطقة التي تسيطر عليها الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، حلقة تدريبية حققت نجاحاً مماثلاً حول المبادئ التوجيهية ووضع سياسة ملائمة. ولا يزال التخطيط جارياً لعقد حلقة التدريب الوطنية وتنظيم اجتماع دون إقليمي رفيع المستوى للهيئة الحكومية الدولية للتنمية، على أن يُعقد كلاهما في الخرطوم ويدعى إلى حضورهما ممثلو وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الإقليمية والوطنية والمانحين.

## ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

٥٥- سواء اضطُر الناس لالتماس اللجوء عبر الحدود الدولية أو شُردوا داخلياً بفعل الصراع، فإن المشكلات المعقدة بشأن عودتهم تظل برأسها حالما ينتهي أو يخمد الصراع. ومن المهم بشكل خاص ألا يُجبر الناس على العودة إلى مناطق غير آمنة أو في ظروف تنعدم فيها الخدمات الأساسية ولا تُلبى فيها متطلباتهم الجوهرية. لهذا السبب يجب أن تكون العودة طوعية[٣].

٥٦- إن المبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي التي تكرر ما هو قائم من قواعد قانون حقوق الإنسان، والقانون الإنساني والقوانين المماثلة الخاصة باللاجئين، تنص على طواعية العودة. ويعني ذلك ضمان حق المشردين

في أن يقـــرروا بحرية ما كانوا يرغبون في العودة إلى مناطقهم الأصلية، أو البقاء حيث انتقلوا، أو التوطّن في مناطق بديلة. كما يعني تزويد الناس بمعلومات كافية عن الظروف التي سيعودون إليها لكي يتسنى لهم اتخاذ قرار مستنير في هذا الشأن. وحـــتى عندما يقرر الناس العودة، فإن هذه العودة لن يُكتب لها الدوام ما لم يتم الإيفاء بأمنهم الجسدي والنفسي وتلبية احتياجاتهم المعيشية، وإلا فإن من المرجح نزوحهم عن المنطقة ثانيةً ما داموا يتمتعون بحرية التنقل.

٥٧- وعـــند تطبيق هذه المبادئ على الوضع في السودان وديناميات التشرد المتبدلة واحتمالات العودة، يجب التأكيد على أن مرحلتي الصراع في السودان تعكسان نمطين متباينين، فالحرب الأولى (١٩٥٥-١٩٧٢) تسببت في تدفق أعداد ضخمة من اللاجئين إلى البلدان الأفريقية المجاورة، وقد عاد معظمهم إلى الجنوب بعد توقف الحرب، وحتى الذين هاجروا كطلاب إلى أوروبا وأمريكا الشمالية قد عادوا بعد إكمال دراستهم. أما الصراع الدائر الآن الـــذي اندلع عام ١٩٨٣، فهو يتسبب في التشرد الداخلي بصورة أساسية ونزوح أعداد قليلة نسبياً من اللاجئين والمهاجـــرين لإعـــادة الـــتوطن في أماكن أخرى، وهؤلاء غادر معظمهم إلى أستراليا وأمريكا الشمالية والمملكة المتحدة. إن رغبة المشردين داخلياً أو الذين استقروا في الخارج في العودة مسألة تخضع للتأويل، لكنها تعتمد حتماً على ما ستؤول إليه الحرب خصوصاً فيما يتعلق ببقاء البلد موحداً أو تقسيمه.

٥٨- ويمـــيل الكثيرون في الشمال إلى تفسير نزوح الجنوبيين إلى الشمال على أنه صوت ثقة في النظام ولصالح وحـــدة الـــبلد، والحقـــيقة أنه بحث عن الأمن. ومن ناحية أخرى، وبالرغم من توق المشردين إلى العودة وحتى تفضـــيلهم المحـــتمل لمخطط انفصال الجنوب، فليس من السهل التنبؤ بمدى التزامهم بالحديث عن العودة إذا سمح الوضع بذلك. لذا، فإن احتمـــالات العودة تثير العديد من الأسئلة الحرجة: هل يرغب المشردون في العودة حقاً؟ وإذا كان كذلك، فهل ينتظرون لحين إحلال السلام أو هل يرغبون في العودة حتى قبل أن تضع الحرب أوزارها؟ وإذا افترضنا عودتهم أثناء الصراع أو بعد تحقيق السلام، فهل بمقدور الظروف الاقتصادية - الاجتماعية الموجودة إدامـــة بقائهم في مناطقهم الأصلية؟ أم أنهم سيرتحلون ثانية صوب الشمال بحثاً عن فرص أفضل؟ وما هي الآثار المتوسطة والقصيرة المدى لهذا الارتباط المتبادل مع الشمال؟ وإذا افتُرض أن العدد الكبير من الجنوبيين المقيمين في الخـــرطوم وحولهـــا اندمجوا في هذه المنطقة، فما هي الآثار السكانية لذلك بالنسبة للولاية والمحافظة، ليس فقط من حيث الديناميـــات الاجتماعـــية والثقافية بل أيضا من حيث الحكومة المحلية؟، وما الذي سيحدث إذا مارس الجنوب حق تقرير المصير وأيد الاستقلال التام؟ هل يختار الجنوبيون الذين يعيشون في الشمال حالياً العودة أم يُجبَرون عليها؟

٥٩- لقد أبدى الدينكا الأنواك توقاً شديداً للعودة خلال البعثتين الأخيرتين للممثل إلى السودان. وقد عقدت البعثة اجتماعات عامة في المنطقة مع الدينكا وعرب المسيرية الذين أبدوا جميعاً تحمسهم لاتفاقات السلام المحلية التي أُبرمت ولإمكانيات الدعم من المجتمع الدولي. وطالبوا بأن يطبق في منطقتهم اتفاق جبال النوبة الموقع بين الحكومة والحـــركة الشـــعبية/الجـــيش الشعبي لتحرير السودان، الذي أدى إلى فصل القوات، وإيصال مساعدات الإغاثة

الإنسانية الدولية، وعودة المشردين، وأدخل إلى المنطقة برامج جديدة للدمج الاجتماعي - الاقتصادي والتنمية. ومن بين المجالات التي أشاروا إلى حاجتها للدعم، مياه الشرب، والخدمات الصحية، والتعليم، والبنية التحتية المحلية. واستجابة للمطالبات المحلية وإيفاءً بالاحتياجات التي تم تحديدها، خطط فريق العمل لتوفير المساعدات الإنسانية والتنموية في مجالات حقوق الإنسان وإحلال السلام، والصحة والتغذية، والتعليم، والزراعة والأمن الغذائي، والمياه وصحة البيئة، وإعادة تأهيل أسباب العيش.

٦٠- وكشفت المناقشات التي جرت مع الدينكا في الشمال، خصوصاً في الخرطوم، وخلال وقفة وجيزة في مدينة الأبيض عن رغبة شديدة في العودة، وكان الكثيرون منهم على استعداد للعودة حتى في ظل ظروف أمنية مضطربة. وبينما قد يكون ذلك تعبيراً عن الحنين إلى الموطن أو الإحباط من وضع الاغتراب بعيداً عن المنطقة الأم، فهنالك أيضاً جانب هام من الجدية في رغبتهم. وما دام هذا التوق يعبر عن الإحباط من الغربة وفقدان الشعور بالهوية، والرغبة في استعادتها في أراضي الأسلاف، فإن ذلك جدير بالدعم من قبل الحكومة والمجتمع الدولي.

٦١- وهناك قضية ستظل تطرح تحدياً جدياً للسلام والأمن في المنطقة هي قضية الأرض ومَن الذي سيعود وأين سيستوطن. فقد اعتاد العرب الرحل على الانتقال إلى المنطقة خلال موسم الجفاف بحثاً عن الماء والكلأ. أما في موسم الأمطار فكان يرتحل إليها الدينكا والنوير لتفادي الفيضانات. وقد كان تحرك العرب الرحل والقبائل الجنوبية منظماً تنظيماً جيداً بالاتفاق والتعاون بين زعماء المجموعتين. وكانت بعض المسارات، ومناطق الرعي، وموارد المياه، ومواقع المخيمات محددة لكل مجموعة. وخلال العقدين الماضيين طُرد الدينكا من أراضيهم، ولم يكن العرب في مأمن تام عن استخدامهم لهذه الأراضي بعد أن سعى الدينكا إلى التسلح والرد. وأقر العرب في المنطقة، خلال المناقشات التي أجريت معهم، إقراراً صريحاً بمسئوليتهم عن الهجمات ضد الدينكا، بيد أنهم تضرروا أيضاً من الحرب وقرروا نبذ العنف والالتزام بالتعايش السلمي مع جيرانهم من الدينكا. كما تكرر الاستشهاد بتاريخ العلاقات الودية بين الدينكا الأنواك وعرب المسيرية على عهد زعيميهما بابو نمر ودينغ ماجوك كنموذج يمكن البناء عليه والسير على نهجه.

٦٢- وقد نظر العديدون إلى إعادة توطين العرب والدينكا في قرى الدينكا التقليدية بمشاعر مختلطة. فمن جهة أولى، رمز هذا الأمر إلى تآلف المجموعتين في إطار اتفاقات السلام، واعتبر أيضاً وسيلة عملية لمنح العرب المقيمين إمكانية الحصول على المساعدات الإنسانية التي يوفرها المجتمع الدولي للدينكا في المنطقة. وبدا للدينكا من جهة أخرى أن ذلك يمثل تعدياً من العرب على أراضيهم فيما يخشى أن يكون خطوة أولى تشجع على احتلال أراضيهم. ولتبديد مخاوف الدينكا، أُوضح لهم أن عدد العرب المشمولين بإعادة التوطين قليل نسبياً ولا يمثل سوى من كانوا أصلاً من سكان مدينة أبيي، وأن هذا النمط لن يتكرر في مواطن الدينكا التقليدية حيث سيعود العدد الأكبر من المشردين داخلياً. ومن الضروري في هذا السياق تأكيد ودعم التقاسم التقليدي للموارد بين الدينكا

المقـــيمين والعرب الرحل والعلاقات الودية التي كانت سائدة بينهم. وأياً كانت نتيجة عملية السلام بين الشمال والجـــنوب، فـــإن هذه القبائل ستظل تعيش متجاورة وستستمر طبيعة العلاقة بينها في التأثير سلباً أو إيجابا على العلاقات بين شطري البلد.

٦٣- وبالـــرغم مـــن أن اتفاق جبال النوبة قد يستعصي تكراره، فمن الواضح تماماً أن نجاح برنامج العودة ســـيتطلب الـــتعاون من قبل الدولة والحكومات الاتحادية، والتفاهم بين الحكومة والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لـــتحرير الســـودان. وسوف يوفر تدخل المجتمع الدولي الضمانات والموارد المطلوبة لتأمين نجاح البرنامج، إلا أن الإرادة السياســـية يجـــب أن تكون وطنية في المقام الأول. لذا، فإن هذا الترتيب لا ينبغي النظر إليه منفرداً وإنما باعتباره جزءاً من نهج شامل نحو السلام.

## الحواشي

(١) راجع على سبيل المثال Francis Mading Deng, *The Dinka of the Sudan*, first published by Holt, Rinehart and Winston, 1972, reproduced by the Waveland Press, 1984, p. 139; and Francis Mading Deng, *The Dinka and Their Songs*, Oxford, The Clarendon Press, 1973, pp. 157-158.

(٢) Africa Watch, *Denying "the Honour of Living": Sudan, a Human Rights Disaster* (Washington: Human Rights Watch, 1990).

(٣) Roberta Cohen and Francis Deng, *Masses in Flight: The Global Crisis of Internal Displacement*, Washington, DC, The Brookings Institution, 1998, pp. 285-289.

- - - - -